

صغار المستثمرين بحاجة للدعم وتداول الأجانب ضرورة ملحة منتدى الأسواق ينهي أعماله وتوقعات بتراجع البنوك بسبب التصحيح

دبي - سمير حماد:

فُضّ المنتدى الأول لأسواق المال الخليجية يومه الثاني والأخير أمس، بإتفاق المجتمعين والحاضرين على ضرورة تطوير أداء هيئات أسواق المال وتعزيز دورها وبور البنوك والوسطاء من خلال قرارات باتت تشكل ضرورة ملحة تمثل في السماح للأجانب بالتملك، والساعدة على تنمية الفكر الاستثماري لدى صغار المستثمرين، وتجنبهم مخاطر الأسواق من خلال التوعية وتقديم النصائح الموثوقة من الجهات الاستشارية، وخلص الحاضرون إلى أهمية الاستثمار طويل الأجل وتحطيق أرباح منطوية بين النسبة 10 - 51٪، وليس كما شاهدنا سابقاً الأرباح التي بلغت 300 - 500٪ في بعض الشركات خلال ساعة واحدة من تداول السهم، وهو الأمر غير المنطقي الذي من شأنه أن يجر الأسواق إلى مستويات أدنى وأكبر.

وأشار المضمعون إلى أهمية الإعلام والمصداقية والدور الكبير الذي يلعبانه في الأسواق، وتشية فكر المستثمرين، وتبنيان الحقائق وعدم الخلط بين الضرر والشائفة. وأشار سمير الشيخ كبير الاقتصاديين في البنك الأهلي التجاري، إلى أن أسواق المال الخليجية تعاني في الوقت الراهن من حرج شديد، فمعظم الأسواق تعمل جنبا إلى جنب مع البنوك التجارية، لتسهيل حركة الأموال، يرى الشيخ أن الوضع يشكل عام في السعودية يختلف قليلاً نظراً لنقص مواضع الاكتتاب العام، وتعميم الشركات،

والسندات وصناديق الاستثمار. وتوقع الشيخ أن تواجه البنوك السعودية مأزقاً كبيراً في الفترة الحالية بسبب تسهيل عدد كبير من المستثمرين فيها لأسهمهم من خلال التحافظ والصناديق، في ظل تشكيل السيولة 75 فقط من سيولة الصناديق الاستثمارية، وهو ما طرح الموضوع على طاولة النقاش والبحث لدى هيئة المال.

وأعتبر الشيخ أن بنوك السعودية تلعب دوراً رئيسياً منذ خمس سنوات في أسواق الأسهم من خلال توفير خدمات الوساطة المالية والاستثمار في إنشاء فروع لها

إلى جانب كل هذا فإن البنوك تستغل بشكل مباشر للتداول العام والأموال التي طرحها للتداول العام بناء على ذلك التحويم. وتحدث الشيخ في كلمته عن الصناديق الاستثمارية التي شهدت في العام 2005 نمواً في عددها إلى 137 شركة مقارنة مع العام 2004 التي بلغ مجموعها فيها 60 شركة



جانب من الحضور خلال المنتدى

وربما 116 مليار ريال سعودي. كل هذه العطيات بنظر الشيخ دفعت للسؤال إن كانت البنوك التجارية تلعب دوراً رئيسياً في التراجع الحاصل في السوق السعودي، وما هي بالفعل صراعات المصالح التي تقول أن هناك ضغطاً في وضع حد أكبر من الهيئات

المتفحمة، باعتبارهم صناع السوق. ولكن الحقيقة أنها لا تقدم أي دور فعال في تغيير اتجاه الأسهم. أحمد قدير من بيت الاستثمارات المالية السعودية، يرى أنه وفي ظل تراجع الأسواق فإن جميع يعمرون بالهولة، التي دخلت دول الخليج، الشركات بدأت بالسعي وراء إدراج

نفسها في الأسواق، ولكن المشكلة تكمن في طبيعة المستثمرين باعتبار أغلبهم من ذوي الدخل المحدود وهو ما سيكون دافعا لإذابتهم، والحديث لابد برأيه أن يتركز في البحث عن سوق رأس المال بإصدار السندات. وأشار قدير، إلى أن المطلوب الآن هو إعادة تنظيم القوانين والنظر المالية

فيما يسبب في عملية الاستثمار أولاً، وتحديد نوعية الأدوات التي منسبل إلى تحقيق الأهداف النهائية، مطالبا بضرورة البحث والتحسيس في الأسواق ومشكلاتها أملاً في تجنب الإخفاق وإخبار الشركات بأن تكون أهدافهم معقنة لكي لا تفرهم المخاطر، وأن نفهم أن دول مجلس التعاون والسوق المالية تحاول جذب من لديهم الخبرات والفرات. واعتبر قدير، أن المستثمر الصغير بحاجة للتكيف في مجالات الأسهم، والبحث عن عوائد ربحية بنسبة 10 - 51٪ للسهم في العام الواحد، ووعليه فلن ما حدث في السابق جاء تبعاً للتشجيع والأبحاث التقنية والغنية. وحول قضية الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب وعقولهم في الأسواق الخليجية وفي السوق السعودي خاصة، أشار الشيخ، إلى أنه لابد من السماح للأجانب المقيمين بالاستدلال والشراء في السوق وتعميض أسهمهم التي قاموا ببيعها بعد الاكتتابات العامة، مشيراً إلى أن أغلب المستثمرين الأجانب تمكنوا من التداول بوسائل أسواقهم المحلية السعوديين والشراء بأسهم، وهي السماح لهم بتعميد السوق النشاط والاتعاش من جديد.